

Distr.: Limited  
13 December 2013  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

مشروع الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٣ الصادر عن الجزء الرفيع المستوى، المقدم من رئيس المجلس، نستور أوسوريو (كولومبيا)

الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٣ الصادر عن الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"

نحن الوزراء ورؤساء الوفود المشاركون في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣، المعقودة في جنيف في الفترة من ١ إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، وقد نظرنا في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"،

وإذ نؤكد من جديد ما تم التعهد به، في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والميادين ذات الصلة بها، من التزامات بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ نشير إلى جدول أعمال القرن ٢١<sup>(١)</sup>، وخطه جوهانسبرغ للتنفيذ المنبثقة من مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة<sup>(٢)</sup>، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(٣)</sup>،

وإذ نشير أيضاً إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عُقدت في عام ٢٠٠٣ وفي عام ٢٠٠٥، وإلى وثيقتها الختاميتين<sup>(٤)</sup>،

وإذ نحيط علماً بتقرير الأمين العام<sup>(٥)</sup>، وبالاجتماعات الإقليمية وغيرها من العمليات التحضيرية، والعروض الوطنية الطوعية والمداوات التي جرت خلال الجزء الرفيع المستوى،

١ - نؤكد الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٢ المنبثق من الاستعراض الوزاري الذي يجري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنويا.

٢ - نؤكد أيضاً أن العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية هي عوامل تمكينية وقوى دافعة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، فضلاً عن القضاء على الفقر، ولذا فإننا نوصي بإيلائها الاعتبار الواجب لدى إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣ - ونشدد على أهمية التكنولوجيا بوصفها إحدى وسائل التنفيذ الرئيسية في السعي لتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب التمويل، وبناء القدرات، والتجارة.

٤ - ونقرر بأن الاستثمار في العلم والتكنولوجيا والابتكار، والثقافة، يمكن أن يخلق فرص العمل الكريم، ويعزز القدرة على المنافسة، والحصول على المعلومات والمعارف، والإدماج الاجتماعي، ويحقق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف، ونؤكد وجود نهج ورؤى ونماذج وأدوات مختلفة متاحة لكل بلد، بما يتفق مع ظروفه وأولوياته الوطنية، لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة التي هي هدفنا الشامل. وفي هذا الصدد، نعتبر أن الاقتصاد الأخضر، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، يمثل إحدى

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب) القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7) الفصل الأول، المرفق.

(٣) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٤) انظر A/C.2/59/3، المرفق وA/60/687.

(٥) E/2013/54.

الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة وأنه يمكن أن يوفر خيارات لوضع السياسات ولكن ينبغي ألا يتألف من مجموعة من القواعد الصارمة. ونؤكد أنه ينبغي له أن يساهم في القضاء على الفقر، وفي النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الإدماج الاجتماعي وتحسين رفاه الإنسان وإيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع، مع الحفاظ على سلامة عمل النظم الإيكولوجية للأرض. وفي هذا الصدد، نشجع الجهود الرامية إلى تحقيق الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على النحو المبين في الفقرات ٥٧ إلى ٧٤ في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه".

٥ - ونقرّ أيضاً بأن الثقافة عنصر أساسي للتنمية المستدامة؛ وأنها تمثل مصدراً للهوية والابتكار والإبداع بالنسبة للفرد والمجتمع؛ وأنها عامل هام في بناء الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر، وتوفير شروط النمو الاقتصادي وملكية عمليات التنمية. ولذا فإننا نلتزم بالسعي لإدماج وتعميم الثقافة في سياسات واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على جميع المستويات بقدر أكبر من الوضوح والفعالية.

٦ - ونسلم بالأهمية الأساسية للتنوع الثقافي بوصفه مصدراً لإثراء الجنس البشري وعنصراً يساهم في التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية والشعوب والأمم، ونشير في هذا الصدد إلى مبادئ الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام ٢٠٠١<sup>(٦)</sup>.

٧ - ونشدد على أن العلم والتكنولوجيا والابتكار ينبغي أن تكون شاملة للجميع وأن تركز اهتمامها على الناس، وأن تفيد وتشرك جميع الناس، وبخاصة الفقراء والأشخاص الذين يُخشى أن تكون فرصهم في الحصول على العلم والتكنولوجيا والابتكار محدودة، ومن بينهم النساء والأطفال والشباب، بطرق منها زيادة إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على السلع والخدمات.

٨ - وإذ نرحب بزيادة الازدهار العالمي في العقدين الماضيين بفضل العلم والتكنولوجيا والابتكار، فإننا نقرّ بأن كل بلد يواجه تحديات محددة للنهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ونشدد على التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، فضلاً عن التحديات المحددة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل. والبلدان

(٦) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول: القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

التي تواجه حالات نزاع تحتاج أيضاً إلى اهتمام خاص. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى تعزيز جميع أشكال التعاون الدولي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والثقافة.

٩ - ونشدد على ضرورة تذييل العقبات التي تعترض الأعمال التام لجميع حقوق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، والتي تؤثر سلباً على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك حصولها على العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠ - ونؤكد أيضاً أهمية تذييل العقبات التي تعوق الحصول على العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للشعوب التي تعيش في مناطق متضررة من حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة والإرهاب.

١١ - ونقرّ بأن التحديات العالمية الحالية والمستجدة المتعلقة بتغير المناخ، والأمن الغذائي، والمياه، والطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، وفقدان التنوع البيولوجي، والحد من مخاطر الكوارث، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والكفاءة في استخدام الموارد، والمواد الكيميائية والنفايات، تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة استناداً إلى أفضل ما هو متاح من العلم والتكنولوجيا والبحوث المتعددة التخصصات.

١٢ - ونقرّ أيضاً بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقنية الاتصال السريع بالانترنت يمكن أن توفر حلولاً جديدة لتحديات التنمية، وأن تعزز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف، والتنمية المستدامة، والقدرة على المنافسة، وتتيح الحصول على المعلومات والمعارف، والقضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، بما من شأنه أن يعجل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً، في الاقتصاد العالمي. ونكرر تأكيد ضرورة سد الفجوات التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بما في ذلك الفجوة الرقمية، باتخاذ تدابير مناسبة منها، تذييل المعوقات المرتبطة بالهياكل الأساسية، بما في ذلك كفاءة توافر خدمات الكهرباء والاتصالات السريعة بالانترنت والخدمات المتنقلة وضمان نوعيتها وإمكانية الاستفادة منها وإتاحتها بتكلفة معقولة، مع إيلاء اهتمام خاص لتوفير حلول مكيّفة لتلبية الاحتياجات المحلية يمكن الارتقاء بها على الصعيد الإقليمي.

١٣ - ونقرّ كذلك بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل التنمية المستدامة ومستقبلنا المشترك. وفي هذا الصدد، نرحب بالمساهمة الهامة التي تقدمها المرأة في جميع مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلاً عن الثقافة، ونقرّ بالعمل الذي تؤديه المرأة في جميع المهن في هذه المجالات.

١٤ - ونقرّ بمدى الحاجة إلى تحديد أولويات جهود التعاون الدولي من أجل تكييف ومواءمة جميع الحلول التكنولوجية المبتكرة والناجحة التي تعالج تحديات التنمية المستدامة، ولا سيما للبلدان النامية، ونسلّم بالمساهمة الهامة والمكملة التي يمكن لروح الريادة في مجال الأعمال أن تقدمها بوصفها قوة دافعة للابتكار. وفي هذا الصدد، نقرّ بالدور الهام لتعزيز التعاون الدولي على جميع المستويات، مع إكمال التعاون بين الشمال والجنوب بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٥ - ونقرّ أيضاً بأهمية بناء القدرات والمؤسسات العلمية والتكنولوجية، على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، لتحقيق التنمية المستدامة والتصدي لأوجه عدم المساواة والتحديات العالمية الأخرى. ويمكن أن يساعد ذلك البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على تطوير الحلول المبتكرة والبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة السليمة بيئياً والصناعات الإبداعية الخاصة بها، بدعم من المجتمع الدولي، ومن خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني ومؤسسات البحث.

١٦ - ونقرّ كذلك بالدور الرئيسي للحكومات في تعزيز التفاعل بين العلم والسياسات والمجتمع ورعاية ثقافة الابتكار، بمشاركة نشطة من الجهات المعنية صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، ومؤسسات البحث، التي تضطلع جميعها بأدوار تكميلية فيما بينها.

١٧ - ونقرّ بدور التمويل الخاص في إكمال التمويل العام للحصول على التكنولوجيا، بوسائل تشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وغير ذلك من التدابير، حسب الاقتضاء.

١٨ - ونقرّ أيضاً بأهمية تشجيع المؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم، والمقاولين الشباب، والنساء، في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك في الصناعات الإبداعية، والحاجة إلى التصدي للعوائق التي يواجهونها في الحصول على التمويل الخاص والعام.

١٩ - ونلاحظ أن البلدان المتقدمة تضطلع بمعظم نفقات البحوث والتطوير وتضم معظم أصحاب حقوق الملكية الفكرية على الصعيد العالمي، وندرك التغييرات التحويلية في ديناميات الابتكار، بما في ذلك ازدياد عدد أصحاب حقوق الملكية الفكرية، في البلدان النامية.

٢٠ - ونشير إلى ما طُلب في وثيقة ريو الختامية من أن تقوم منظمات الأمم المتحدة المعنية بتحديد الخيارات الممكنة لإنشاء آلية تيسير تشجع على تطوير تكنولوجيات

نظيفة وسليمة بيئياً ونقلها ونشرها، وإلى تقرير الأمين العام المتعلق بهذا الطلب<sup>(٧)</sup>، ونلاحظ ما ورد فيه من توصيات إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين فيما يتعلق بآلية التيسير، على أساس الخيارات المحددة ومع مراعاة النماذج القائمة. ونشير كذلك إلى القرار الذي نصّ على عقد سلسلة من حلقات العمل بشأن جملة أمور تشمل احتياجات البلدان النامية في مجال التكنولوجيا، والخيارات المتوفرة لتلبية تلك الاحتياجات، بما في ذلك بناء القدرات، وآلية لتيسير التكنولوجيا، مع مراعاة الآليات القائمة والحاجة إلى تفادي الازدواجية وتعزيز أوجه التآزر والاتساق، والذي طلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريراً بشأن المناقشات التي أُجريت في حلقات العمل والخيارات والتوصيات التي انبثقت منها، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بسبل المضي قدماً فضلاً عن المدخلات الإضافية الواردة من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة. وندعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط وعلى نحو بناء في مناقشة التقرير عقب عرضه.

٢١ - ونشير أيضاً إلى الطلب الذي وجهته الجمعية العامة إلى الأمين العام بأن يتخذ الخطوات اللازمة للاضطلاع، على وجه الأولوية، بتحليل مشترك للتغرات والقدرات بحلول عام ٢٠١٣ بغية إنشاء بنك للتكنولوجيا وآلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار مخصصة لأقل البلدان نمواً، استناداً إلى المبادرات الدولية القائمة.

٢٢ - ونشدد على أهمية تصميم سياسات لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار والاستفادة من الإمكانيات الثقافية ضمن إطار استراتيجيات التنمية الوطنية وخطط العمل المتعلقة بالتنمية المستدامة، وربطها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحديد أولويات واضحة للنفقات والاستثمارات العامة، ونشجع الحكومات في هذا الصدد على تخصيص التمويل الكافي، وفقاً لأولوياتها الإنمائية الوطنية، ونكرر التأكيد على الحاجة إلى العمل منهجياً على إدماج المنظور الجنساني في هذه السياسات.

٢٣ - ونقرّ بأن ثقافة الابتكار يمكن أن توفر بيئة مؤاتية لتقدم العلم والتكنولوجيا والابتكار، وندعو إلى بذل الجهود لتشجيع الإبداع وثقافة الابتكار من خلال مجموعة متنوعة من التدابير تشمل، في جملة أمور، حملات توعية تركز على الإمكانيات الكامنة للعلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلاً عن الثقافة؛ وزيادة التعريف بإنجازات العلماء والمهندسين والمقاولين والفنانين ونجوم الفن في المجتمعات؛ وتشجيع الإبداع والمخاطرة المحسوبة؛ وتنفيذ حملات ذات صلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتنمية مهارات المقاولين ضمن نظم التعليم.

٢٤ - ونقرّ أيضاً بإسهام المعارف التقليدية على نحو لا يستهان به في تطوير العلم والتكنولوجيا وتطبيقهما، في مجالات عدة من بينها، الزراعة والرعاية الصحية والصناعة والثقافة.

٢٥ - ونشدد على أهمية تعزيز التآزر بين العلم والتكنولوجيا الحديثين ومعارف المجتمعات المحلية والأصلية وممارساتها ومبتكراتها بوصفها أداة لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نقرّ بأهمية صون وحفظ ما تمتلكه المجتمعات المحلية والأصلية من معارف تقليدية وممارسات مجتمعية في مجال الإدارة البيئية، فضلاً عن تعزيز الوعي العالمي بالروابط القائمة بين التنوع الثقافي والبيولوجي، بوسائل منها صون الموارد البيولوجية والتشجيع على استخدامها حسب الأعراف، كجزء من نهج شامل للتنمية المستدامة.

٢٦ - ونلاحظ بقلق النقص الواسع النطاق في تمثيل النساء والفتيات في العديد من ميادين العلم والتكنولوجيا، الأمر الذي يمثل هدراً للمواهب والآفاق، ونعيد تأكيد التزامنا بتحقيق سبل وصول المرأة والرجل إلى مواقع تصميم سياسات العلم والتكنولوجيا ووضع خطط البحث والتطوير، وكذلك إلى عملية اتخاذ القرارات في مؤسسات العلم والتكنولوجيا، ومشاركتها في ذلك بشكل كامل وعلى قدم المساواة.

٢٧ - ونعيد تأكيد ضرورة كفالة التنسيق والاتساق فيما يتعلق بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار والسياسات المتصلة بالثقافة، ومواصلة اتخاذ قرارات تستند إلى البراهين، وذلك عن طريق توثيق التعاون والتنسيق بين المؤسسات ضمن الحكومات وأوساط البحث الأكاديمي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، التي تؤدي أدواراً تكميلية.

٢٨ - ونشجع على تنمية الصناعات الثقافية والسياحة الثقافية والمشاريع البالغة الصغر المتصلة بالثقافة، ونشدد على ضرورة أن تيسر البلدان كافة الإسهام المتنامي للصناعات الإبداعية، بما فيها الصناعات الثقافية، في التجارة الدولية تماشياً مع ما قطعته البلدان على نفسها من تعهدات والتزامات دولية، عند الاقتضاء.

٢٩ - ونسلّم بأهمية القواعد الشعبية والابتكار الشامل، بما في ذلك الحلول الابتكارية المستندة للتكنولوجيا البسيطة، والموجهة لتلبية احتياجات المستعمل الذي يواجه قيوداً من حيث القدرة على تحمل التكاليف، وتقديم الخدمات إلى أكبر عدد ممكن من الناس. موارد ضئيلة، وتشجيع الحكومات على القيام، وفقاً لأولوياتها الإنمائية الوطنية، بتشجيع وتعزيز دورها في ما يوضع من سياسات ونظم ابتكارية وطنية من أجل تعزيز جهود القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٣٠ - ونعيد تأكيد الدور الرئيسي للحكومات والهيئات التشريعية على جميع الصعد، ونقرّ بالجهود التي تبذلها السلطات والمجتمعات المحلية لتعزيز التنمية المستدامة، بطرق منها وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٣١ - ونسلمّ بدور المجتمع المدني وأهمية تمكين أفراد المجتمع المدني كافة من المشاركة الفعلية في التنمية المستدامة، ونقرّ بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تيسّر تدفق المعلومات بين الحكومات والجمهور، ونقرّ كذلك بأن تحسين مشاركة المجتمع المدني يتوقف على جملة أمور منها تعزيز فرص الوصول إلى المعلومات وبناء قدرة المجتمع المدني وهيئة بيئة مؤاتية. وفي هذا الصدد، نشير إلى المادة ١٩ في كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(٨)</sup> والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(٩)</sup>.

٣٢ - ونشجّع على تعزيز نهج لدورة الحياة المستدامة مؤكدين على الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمنتجات، بما في ذلك مرحلة التصميم، بما يكفل، من جملة أمور، الإدارة الفعالة والوقاية والحد من النفايات. وبناءً على ذلك، نلتزم بمواصلة الحد من النفايات وإعادة استخدامها وتدويرها وزيادة استخلاص الطاقة منها، بهدف إدارة معظم النفايات في العالم بطريقة سليمة بيئياً واعتبارها، قدر الإمكان، مورداً. ونؤيد المبادرات الإقليمية والوطنية اللازمة للإسراع في التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار طاقة احتمال النظم الإيكولوجية، وذلك عبر معالجة مسألة ارتباط النمو الاقتصادي بالتدهور البيئي، والقيام، عند الاقتضاء، بالفصل بينهما عن طريق تحسين الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد وفي عمليات الإنتاج والحد من تدهور الموارد، والتلوث والنفايات. وفي هذا السياق، ينبغي أن تتخذ جميع البلدان الإجراءات اللازمة، وأن تضطلع البلدان المتقدمة بدور الريادة، آخذة في الاعتبار الاحتياجات والقدرات الإنمائية للبلدان النامية، عن طريق تعبئة المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية وبناء قدراتها من جميع المصادر.

٣٣ - ونشدّد على أهمية السياسات والمؤسسات التعليمية في تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار، بطرق منها بناء قدرات مؤسسات التعليم العالي، ولا سيما في البلدان النامية، كي تضطلع بإجراء البحوث والتوصل إلى الابتكارات من أجل التنمية المستدامة، في ميادين منها التعليم، ووضع برامج جيدة ومبتكرة تشمل التدريب على مهارات مباشرة الأعمال الحرة والتجارية، والتدريب الفني والتقني والمهني والتعلم مدى الحياة، تكون

(٨) قرار الجمعية العامة ٧/٢ ألف (د-٣).

(٩) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المرفق.



موجهة نحو سد الثغرات في المهارات من أجل المضي قدماً في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة.

٣٤ - ونشدّد على أهمية زيادة التعاون الدولي لتحسين فرص الحصول على التعليم، بوسائل منها بناء وتعزيز الهياكل الأساسية للتعليم وزيادة الاستثمار في التعليم، ولا سيما الاستثمار لتحسين نوعية التعليم للجميع في البلدان النامية. ونشجع التبادلات والشراكات الدولية في مجال التعليم، بما في ذلك إيجاد زمالات ومنح دراسية تساعد على تحقيق أهداف التعليم العالمية.

٣٥ - ونعيد تأكيد ضرورة تحقيق فرص حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار ومشاركتهن في ذلك على قدم المساواة، وإدماج منظور جنساني في مناهج العلم والتكنولوجيا في التعليم بجميع مراحلها، وتعزيز التطوير الوظيفي للعالمات والباحثات والمهندسات، وتطوير أنشطة ريادة المشاريع الحرة التي ينصب الاهتمام فيها على العلم والتكنولوجيا لصالح الشباب والنساء. ونشجع أيضاً على استخدام التحليل الجنساني، وإجراء عمليات تقييم للآثار الجنسانية على البحث والتطوير في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك اتباع نهج تكون موجهة وفقاً لاحتياجات المستخدم في تطوير التكنولوجيا، كي يكون التقدم في ميداني العلم والتكنولوجيا أجدى وأنفع للنساء والرجال معاً.

٣٦ - ونشجع تعزيز إقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص، لأغراض من بينها سياسات وأنشطة البحث، التي تتسم بأهمية حاسمة للدفع بعجلة العلم والتكنولوجيا والابتكار صوب معالجة أولويات التنمية المحلية تحقيقاً للتنمية المستدامة.

٣٧ - ونشدّد على أهمية استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار في جميع المراحل، وكذلك المعارف التقليدية، في وضع وتنفيذ استراتيجيات أكثر تنسيقاً وشمولاً للحد من خطر الكوارث واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل زيادة القدرة على التحمل وكفالة انتقال أسلس من الإغاثة إلى التعافي والتنمية.

٣٨ - ونسلّم بإمكانية تشجيع الابتكار عن طريق استخدام مختلف أدوات التمويل العام على الصعيد الوطني.

٣٩ - ونشدّد على أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ونشير إلى الأحكام المتعلقة بنقل التكنولوجيا، والتمويل، والحصول على المعلومات، وحقوق الملكية الفكرية، على النحو المتفق عليه في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ<sup>(١)</sup>، وبخاصة دعوتها إلى تعزيز الحصول على التكنولوجيا السليمة بيئياً وما يقابلها من معارف، وتيسيره وتمويله عند الاقتضاء،

وتطوير هذه التكنولوجيات ونقلها ونشرها، وبخاصة في البلدان النامية بشروط مؤاتية، تشمل الشروط التساهلية والتفضيلية، حسب الاتفاق المتبادل. ونحيط أيضاً علماً باستمرار تطور المناقشات والاتفاقات المتعلقة بهذه المسائل منذ وضع خطة جوهانسبرغ التنفيذية.

٤٠ - ونؤكد أهمية العمل على الترويج لإطار متوازن وفعال للملكية الفكرية لحفز الابتكار والاستثمار. وينبغي أن يعكس ذلك الإطار الوضع الجديد والمتغير للعلم والتكنولوجيا والابتكار. وينبغي أن تأخذ نظم الملكية الفكرية في الحسبان الاحتياجات الإنمائية لكل بلد.

٤١ - ونشير إلى المادة ٣١ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية<sup>(١٠)</sup> الذي يعترف بأن للشعوب الأصلية الحق في الحفاظ والسيطرة على تراثها الثقافي ومعارفها التقليدية وتعبيراتها الثقافية التقليدية وحمايتها وتطويرها، وكذلك الأمر بالنسبة لمظاهر التعبير عن علومها وتكنولوجياها وثقافتها بما في ذلك الموارد البشرية والجينية والبدور والأدوية ومعرفة خصائص الحيوانات والنباتات والتقاليد الشفوية والآداب والرسوم والرياضة بأنواعها والألعاب التقليدية والفنون البصرية والفنون الاستعراضية. ولها الحق أيضاً في الحفاظ والسيطرة على حقوق ملكيتها الفكرية لهذا التراث الثقافي والمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية وحمايتها وتطويرها. وتتخذ الدول، جنباً إلى جنب مع الشعوب الأصلية، تدابير فعالة للاعتراف بهذه الحقوق وحماية ممارستها.

٤٢ - ونشير أيضاً إلى التزام كل طرف متعاقد في اتفاقية التنوع البيولوجي<sup>(١١)</sup> وبروتوكولها<sup>(١٢)</sup>، مع الإشارة بوجه خاص إلى المادة ٨ (ي) من الاتفاقية، رهناً بتشريعاته الوطنية، باحترام وحفظ وصون المعارف والابتكارات والممارسات الخاصة بالمجتمعات الأصلية والمحلية، الجسدة لأساليب العيش التقليدية ذات الصلة بالحفاظ على التنوع البيولوجي والاستفادة منه بصورة مستدامة، وتعزيز التوسع في تطبيق تلك المعارف والابتكارات والممارسات بموافقة أصحابها ومشاركتهم وتشجيع التقاسم المنصف للفوائد الناشئة عن استخدام تلك المعارف والابتكارات والممارسات. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالمناقشات الجارية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية وفي منتديات دولية أخرى.

(١٠) قرار الجمعية العامة ٢٩٥/٦١، المرفق.

(١١) UN, Treaty Series, vol.1760, no. 30619.

(١٢) المرجع نفسه، Vol.2226, No. 30619؛ وانظر وثيقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP/CBD/COP/10/27، المرفق، القرار X/1.

٤٣ - ونرحب بالتعاون الإقليمي والأقليمي لأغراض تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار، الذي تشارك فيه، حسب الاقتضاء وعند الطلب، منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها ولجانها الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ومصارف التنمية والمؤسسات المالية العاملة على الصعيد الإقليمي، وكذلك القطاع الخاص ومؤسسات البحث ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، نشجع على تقديم الدعم إلى مراكز الامتياز في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار التابعة للقطاعات العام والخاص، وبناء القدرات في مجالي البحث والتطوير، وكذلك المبادرات الأخرى التي تشجّع التعاون على الصعيد الإقليمي وتعزّز نظم علم وتكنولوجيا وابتكار إقليمية جيّدة الأداء ومتنوّعة.

٤٤ - ونرحب أيضاً بالمبادرات الرامية إلى تعزيز شبكات التعاون الثقافي على الصعيد الإقليمي، من أجل تقاسم المعارف والمعلومات وإبرام اتفاقات ثقافية وسياساتية تعود بالنفع على أطرافها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مما يسهّل التبادل الثقافي والحوار بين الثقافات، وكذلك النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والإدارة البيئية السليمة فيما بين المناطق.

٤٥ - ونقرّ بضرورة ضمان فعالية الروابط وأوجه التآزر والاتساق بين العمليات والمؤسسات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، بما في ذلك الترتيبات القائمة ومشاريع البحث والتطوير المشتركة، بهدف تعزيز الصلات بين السياسة العامة والعلم، وتطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

٤٦ - ونقرّ أيضاً بضرورة تعبئة قدر كبير من الموارد من مصادر متنوعة واستخدام التمويل على نحو فعال من أجل تقديم دعم قوي إلى البلدان النامية في جهودها المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة، بوسائل منها الإجراءات المتخذة بما يتفق مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٧ - ونشدّد على ضرورة تعزيز بناء القدرات على جميع المستويات لتهيئة قطاع ثقافي وإبداعي حيوي، خصوصاً عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار وروح الريادة في مجال الأعمال ودعم تطوير مؤسسات ثقافية وصناعات ثقافية وتوفير التدريب التقني والمهني للمحترفين في مجال الثقافة وزيادة فرص العمل في القطاع الثقافي والإبداعي من أجل التوصل إلى نمو اقتصادي مستدام وشامل ومنصف وتحقيق التنمية المستدامة.

٤٨ - ولنلتزم بكفالة تمتع الناس رجالاً ونساءً بحقهم الكامل في الحصول على حياة ثقافية والمشاركة فيها والمساهمة في إثرائها. ولنلتزم أيضاً بتحقيق مشاركة المرأة الكاملة والمتكافئة في جميع مراحل صنع القرارات في المجال الثقافي. وفي هذا الصدد، نلتزم كذلك

بوضع سياسات وبرامج ثقافية مراعية للاعتبارات الجنسانية على الصعد المحلي والوطني والدولي، وبتخاذ تدابير للتصدي للتنميطات الجنسانية التي تمس المرأة والرجل وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

٤٩ - ونشجّع جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية على أن تواصل، على نحو منسق، استعراض ورصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ومساهمة الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تجميع البيانات، بما في ذلك المؤشرات والإحصاءات، عند الاقتضاء، وتحليلها وتطويرها، كي يُسترشد بها في وضع السياسات الإنمائية وإعداد التقارير ذات الصلة.

٥٠ - ونرحّب بالجهود الدولية المبذولة حالياً لتوفير قواعد بيانات متاحة للجمهور يمكن البحث فيها عن أصول وموارد الملكية الفكرية المتاحة بهدف محدد هو زيادة إتاحة المعلومات العلمية والتقنية في البلدان النامية، ودعم الباحثين في البلدان النامية لإيجاد وتطوير حلول جديدة للتحديات التقنية القائمة على الصعيدين المحلي والعالمي، وتدعيم قدرة البلدان النامية على المشاركة في اقتصاد المعرفة العالمي.

٥١ - ونطلب من منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تعمل، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، وبمساهمة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على استعراض السياسات وإجراء الحوار وتقديم التوصيات بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.